

المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : 15-05-2007
العدد : 10395
الصفحات : 4
المسلسل : 19

خادم الحرمين ينوه بما لسه في جولاته بمناطق المملكة من مظاهر الوطنية والانتماء

السعودية تجدد تأييدها لحكومة الوحدة الفلسطينية .. ولكل ما من شأنه إنهاء العنف بالعراق

المستحقة له أثناء خدمته التي تسبق تاريخ 1388/11/1هـ بما لا يزيد على تسعين يوماً، ب: على أساس آخر راتب تقاضاه من العلاوات والبدلات عند بدل التمثيل عن إجازاته السنوية المتراكمة باللاحقة بتاريخ 1388/11/1هـ بما لا يزيد على 180 يوماً على أنه إذا كان ذلك التاريخ إجازاته سنوية مستحقة بعد 1388/11/1هـ وقبل تاريخ 1418/5/18هـ وقبل تاريخ 1418/5/18هـ وتأمين يوماً فقط، إضافة إلى ما يستحقه بمقتضى الفقرة (ب/2) من هذه المادة. ج: إذا قطعت الإجازة المتأخر، فيعوض عن هذه الإجازات بقى، إضافة إلى ما يستحقه بمقتضى الفقرة (ب/2) من هذه المادة. ج: إذا قطعت الإجازة المتأخر، فيعوض عن هذه الإجازات بقى، إضافة إلى ما يستحقه بمقتضى الفقرة (ب/2) من هذه المادة بشرط أن يكون قطع الإجازة أو وقفها بقرار من الوزير المختص. (ب) من وتعدّل الفقرة (ب) من المادة (26) من نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (9/م) وتاريخ 24/3/1397هـ المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (14/م) وتاريخ 1418/4/24هـ لتصبح بالنص الآتي: ب: يعوض الفرد عن إجازاته السنوية المتراكمة بعد انتهاء خدمته وفقاً للترتيب التالي: 1 - يعوض عن جميع إجازاته السنوية المتراكمة إذا انتهت خدمته بسبب الوفاة أو الفقدان أو العجز الصحي ويكون التعويض على أساس آخر راتب تقاضاه مع جميع العلاوات والبدلات عند بدل التمثيل، 2 - فيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب/1) من هذه المادة يعوض الفرد عن إجازاته السنوية وفقاً لما يلي: أ - على أساس آخر راتب تقاضاه دون العلاوات والبدلات، عن إجازاته السنوية

عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة، يعوض الضابط عن إجازاته الاعتيادية المتراكمة بما لا يزيد على مائة وثمانين يوماً، على أنه إذا كان للضابط إجازات اعتيادية مستحقة قبل تاريخ 1418/5/18هـ تزيد على 180 يوماً فيعوض عن هذه الإجازات فقط. ج: إذا قطعت الإجازة أو وقف منحها بسبب رفع حالة التأهب فيعوض الضابط عن مدة تلك الإجازة أو المتبقى منها بما لا يزيد على مائة وعشرين يوماً طوال مدة خدمته وذلك بالإضافة إلى ما يستحقه من تعويض بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة بشرط أن يكون قطع الإجازة أو وقفها بقرار من الوزير المختص.

وتعدّل الفقرة (ب) من المادة (26) من نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (9/م) وتاريخ 24/3/1397هـ المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (14/م) وتاريخ 1418/4/24هـ لتصبح بالنص الآتي: ب: يعوض الفرد عن إجازاته السنوية المتراكمة بعد انتهاء خدمته وفقاً للترتيب التالي: 1 - يعوض عن جميع إجازاته السنوية المتراكمة إذا انتهت خدمته بسبب الوفاة أو الفقدان أو العجز الصحي ويكون التعويض على أساس آخر راتب تقاضاه مع جميع العلاوات والبدلات عند بدل التمثيل، 2 - فيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب/1) من هذه المادة يعوض الفرد عن إجازاته السنوية وفقاً لما يلي: أ - على أساس آخر راتب تقاضاه دون العلاوات والبدلات، عن إجازاته السنوية

مسؤولي المناطق ومسؤولي الولايات في تحديد مشاريع تطوير منطقة وألويات التنمية بها بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرار والدور المهم التي تقوم به مجالس المناطق ومجالس المحافظات في التعبير عن احتياجات المواطنين في كل منطقة ومحافظه، ومن وقوف الجميع صفاً واحداً متماسكاً ضد كل من يعيث بأمن الوطن من الفلحة الضالة، وتلاحمهم مع القوات المسلحة والقطاعات الحكومية والقطاعات الأمنية في ودهم واستشهادهم في سبيل حماية الوطن وعديده وشعبه وأمنه واقتصاده.

وبين الوزير مدني أن المجلس اتخذ جملة من القرارات، منها بعد الإطلاع على قرار مجلس الخدمة العسكرية رقم 19 وتاريخ 22/2/1427هـ والمتضمن تعديلات على كيفية تعويض العسكريين عن إجازاتهم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 66/93 وتاريخ 1/2/1428هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المادة 122 من نظام خدمة الضباط، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (43/م) وتاريخ 28/8/1393هـ المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (14/م) وتاريخ 14/4/24هـ. لتصبح بالنص الآتي: «المادة (122) يعوض الضابط عن إجازاته الاعتيادية المتراكمة بعد انتهاء خدمته على أساس آخر راتب تقاضاه مع جميع العلاوات والبدلات عند بدل التمثيل وفقاً للترتيب التالي: أ: يعوض عن جميع إجازاته الاعتيادية المتراكمة إذا انتهت خدمته بسبب الوفاة أو الفقدان أو العجز الصحي، ب: فيما

أكد مجلس الوزراء السعودي وقوف المملكة وتأييدها ودعمها الكامل لحكومة الوحدة الفلسطينية، وحقها المجتمع الدولي على إنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والتعامل المباشر مع الحكومة الفلسطينية بدون قيود أو شروط.

كما أكد المجلس خلال الجلسة الأسبوعية التي عقدت أمس بالرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أن الوصول إلى سلام في المنطقة يتطلب التزام إسرائيل بالشرعية الدولية، وما جاء في خطة السلام العربية حول الدولة الفلسطينية وحقوق اللاجئين.

وفي الثامن العراقي أكد المجلس تأييد السعودية لكل ما نشأته توطيد الأمن، وإنهاء أعمال العنف، وتحقيق الوحدة الوطنية المبنية على مشاركة الجميع بدون تمييز أو تهميش، والاتفاقات إلى بناء العراق وعودة كفاءاته الوطنية إلى وطنه والتأكيد على سيادته كدولة عربية مسلمة.

كما أطلع الملك عبد الله المجلس على مجمل الاتصالات واللقاءات التي أجراها خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة دول العالم والمنظمات الدولية ومعونتهم حول شؤون المنطقة والعالم.

وعلى الصعيد المحلي أوضح إيساد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن خادم الحرمين الشريفين نوه بما لسه في جولاته على جميع مناطق المملكة من مظاهر الوطنية والانتماء التي عبر عنها المواطنون، ومن التفاعل بين

على مناطق المملكة التالية، ثلاثة بمكة المكرمة، والرياض مشروع واحد، وخمسة بالشرقية، وعسير مشروعات، ومشروعاً بتبوك.

كما استعرض المجلس تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم الممولة من فائض الميزانية للعامين الماليين (1424/1425هـ) و(1425/1426هـ) وعددها 780 مشروعاً، موزعة على مناطق المملكة التالية، مكة المكرمة 140 مشروعاً، والمدينة المنورة 42 مشروعاً، والرياض 116 مشروعاً، القصيم 44 مشروعاً، الشرقية 72 مشروعاً، عسير 79 مشروعاً، تبوك 21 مشروعاً، حائل 44 مشروعاً، الحدود الشمالية 25 مشروعاً، جازان 95 مشروعاً، نجران 38 مشروعاً، الباحة 22 مشروعاً، الجوف 42 مشروعاً، فيما وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.

ووافق مجلس الوزراء على تعيين كل من زارب بن سعيد بن محمد آل صقر القحطاني على وظيفة (مكبل إسارة للمنطقة الشرقية) بالمرتبة الخامسة عشرة، وفهد بن عبد الله بن سعود بن طالب على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وناصر بن مهزيغ بن عبد الرحمن المهزيغ على وظيفة (مستشار للخدمة المدنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخدمة المدنية، ومحمد بن عبد العزيز بن فارس على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

تنفذ على حساب الترحيل، وأن تقوم الجهات صاحبة الخدمة بتحديد وتقدير تكاليف الحماية أو الترحيل في أسرع وقت عندما تطلب الوزارة منها ذلك، وأن تبدأ عملية الترحيل والحماية فور تلقيها خطاب الوزارة بطلب ذلك، ولأن تكون مدة الترحيل طويلة تؤثر على تقدم سير العمل في المشروعات وتؤخر إنهاءها.

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة المياه والكهرباء (مشروعات مياه وصرف صحي) والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (محطات تحلية وخطوط أنابيب) الممولة من فائض الميزانية للعامين الماليين (1424/1425هـ) وذلك على النحو التالي:

أ: مشروعات المياه والصرف الصحي وعددها 108 مشروعات موزعة على مناطق المملكة التالية: مكة المكرمة مشروع واحد، و 25 مشروعاً بالمدينة المنورة، واثنان بالرياض، و 3 بالقصيم، والشرقية 4 مشروعات، و 7 بعسير، وتبوك 3 مشروعات، و 7 بحائل، و 10 بالحدود الشمالية، وفي جازان 15 مشروعاً، ونجران 10 مشروعات، والباحة 8 مشروعات، والجوف 8 مشروعات، بالإضافة إلى 5 مشروعات ذات طابع عام على مستوى المناطق.

ب: مشروعات محطات تحلية المياه وخطوط الأنابيب وعددها 13 مشروعاً موزعة

الخارجية، العدل، التعليم العالي، الثقافة والإعلام، الاقتصاد والتخطيط، التربية والتعليم، وجمعية الهلال الأحمر السعودي، وهيئة حقوق الإنسان.

كما أقر المجلس، وبعد الاطلاع على طلب وزير المالية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الموافقة على إنهاء العمل باتفاقية تأسيس الشركة السعودية التوسعية للاستثمار الإنشائي المصدقة بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 18/6/1401هـ، ولسك بعد تحويلها إلى مؤسسة قرض لها صفة البنك التعمولي (التجاري) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (259) لعام 1425هـ، وصدر النظام الأساس للبنك الذي يضمن حقوق المساهمين، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (86/58) وتاريخ 11/11/1427هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب وزير المالية سالف الذكر، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل بشأن موضوع تحصيل وزارة النقل نفقات إزالة العوائق التي تعترض تنفيذ مشروعات الطرق ضمن تكاليف المشروع، قرر مجلس الوزراء الاستثمار في تطبيق أمر سام سابق صدر عام 1402هـ، يتعلق بحصل وزارة النقل نفقات إزالة العوائق المشار إليها، وإدراجها ضمن تكاليف المشروعات، مع مراعاة عدد من الضوابط من بينها، أن تكون التكاليف التي تقدمها الجهة صاحبة الخدمات معقولة ومنطقية وفي حدها الأدنى، ولأن تشمل على أعمال لا علاقة لها بتعارض الخدمة مع الطريق، مثل تجديد الشبكة أو أعمال توسعية لها

التفجير أو الإشراف عليها أو تشغيل أجهزة الألعاب النارية، كما نص النظام على عقوبات لكل من ثبت قيامه بقصد الإخلال بأمن الملكة وعدد من الأفعال منها تهريب المتفجرات أو تصنيعها أو تجميعها أو حيازتها أو تدريب أي شخص على صنع المتفجرات أو استعمالها، على أن يصدر وزير الداخلية الملائحة التنفيذية للنظام خلال 120 يوماً وتنشر في الجريدة الرسمية.

كذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية حول مشروع مذكرة تفاهم تتعلق بالمشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية سنغافورة الموقع عليه في سنغافورة بتاريخ 10/4/2006م ويعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 76/52 وتاريخ 5/11/1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها وذلك بالصيغة المرققة بالقرار، وتم إعداد مرسوم ملكي بذلك.

ويعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر السعودي بشأن إنشاء لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني قرر مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة دائمة في جمعية الهلال الأحمر السعودي تعنى بالقانون الدولي الإنساني واقتادته التي صدقت عليها المملكة أو انضمت إليها وتقديم التوصيات في شأنها وتعزير الوعي بها وتتكون من مندوبين يمثلون الجهات التالية، وزارة الدفاع والطيران، الداخلية،